النظرية النقدية المعاصرة:

إن تركيز كينز على تحليل الأزمة الاقتصادية العالمية "29-33" جعلته يقف عاجزا على إيجاد الحلول والمقترحات أو حتى تفسير لظاهرة التضخم التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والتي سادت جنبا إلى جنب مع ظاهرة الركود الاقتصادي، ومن ثم عبر الكثير من الاقتصاديين على محدودية النظرية الكينزية باعتبارها غير قادرة على معالجة الأزمات الاقتصادية في المدى الطويل الأمر الذي أدى إلى ظهور الفكر الاقتصادي المعاصر لمعالجة الأزمة التي تعرضت لها الو.م. الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الخمسينيات، والتي تمثلت في معاشة البطالة والتضخم إلا أن طابعها كان تضخميا، حيث صاحب هذه الظاهرة ارتفاع في تضخم الأسعار مع ارتفاع في معدلات البطالة وهي ظاهرة تناقض العلاقة بين الأجور والأسعار ومستويات البطالة.

انتقادات النقديون للنظرية الكينزية:

يمكن إيجازها في ثلاثة نقاط أساسية هي:

✓ انتقد النقديون المعاصرون نظرة الكينزيين للتضخم فهم يرون أن التضخم ظاهرة حقيقية ناجمة عن الزيادة في الطلب الكلي الفعال، ويفسرونه بالأسباب الحقيقية، حيث يبررون حدوث الفجوات التضخمية بالتصرفات الحقيقية للعناصر الاقتصادية كما أن علاجه يتم عن طريق التأثير في المتغيرات الحقيقية. أما النقديون فيرون أن التضخم ظاهرة نقدية أساسا، ويجد مصدره في نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، كما اعتقدوا أن النقود هي المتغير الإستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي، وأن التقلبات الدورية في الإنتاج هي نتيجة للتغيرات النقدية.

✓ شكك النقديون في فعالية وكفاءة السياسة المالية، وبينوا أنها تؤدي فقط إلى آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص، نظرا لأن الزيادة في النفقات العامة تصطبغ غالبا بانخفاض في الطلب الخاص بنفس القدر، وعلى العكس من ذلك ينظر النقديون إلى السياسة النقدية على أساس أنها الأداة القوية والفعالة في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

✓ لم يقبل النقديون فرضية عدم ثبات الاقتصاد الرأسمالي، بل اعتقدوا على العكس أن نظام السوق يعد ثابتا ومستقرا، وأنه يتحمل الصدمات الخارجية التي تتجه إلى إبعاد الاقتصاد عن وضعه التوازني الخاص بالتشغيل الكامل.

فرضيات النظرية النقدية المعاصرة:

لقد حاول فريدمان صياغة النظرية الكمية في صورة جديدة، أطلق عليها "النظرية النقدية المعاصرة"، فهي بذلك محاولة أرادت الاستفادة من التقدم الذي تحقق من نقد النظرية التقليدية وتعيد كذلك الأهمية للسياسة النقدية، فالنظرية الكمية وفقا لفريدمان هي نظرية للطلب على النقود تقوم على مجموعة من الفروض التي تتعلق بكمية الأرصد التي ترغب العناصر الاقتصادية الاحتفاظ بها، وذلك من خلال تحليل الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعا من التحليل التقليدي والتحليل الكينزي.

يعتقد فريدمان أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحديد مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سائلة.

فرضيات النظرية: يمكن إيجازها على النحو التالي:

✓ استقلال كمية النقود على الطلب عليها.

- ✓ استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها.
- ✓ رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.
- ✓ يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

العوامل المحددة للطلب على النقود: يخضع الطلب على النقود للمتغيرات التالية:

- ✓ الثروة الكلية: يرى فريدمان أن الثروة الكلية هي عبارة عن كل مصادر الدخل، فالثروة إذن هي المخزون والدخل هو التدفقات الناتجة عن هذه الثروة، فالنقود هي جزء من الثروة، كذلك الأصول المالية والنقدية والعينية وحتى البشرية، إذن فكل ما يدر دخلا يعد من الثروة. وفي تقديره للثروة الكلية استخدم فريدمان مصطلح الدخل الدائم كبديل للثروة، ويتحدد الدخل الدائم بالعناصر التالية: الثروة وأذواق المستهلكين، معدل الفائدة، فضلا عن هيكل توزيع السكان حسب السن. وإن الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على أشكالها المختلفة وأن هذا التوزيع يتم وفقا للعائد الذي يحققه كل نوع من أنواع هذه الأصول وعلى المفاضلة بينهم.
- ✓ الأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة، إذ يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها منها، وهذه المنفعة تتحدد بالدخل الآتي من هذه الأصول.
- ✓ العوامل التي يمكن أن تؤثر على الأذواق وترتيب الأفضليات لدى الحائزين على الثروة.

العوائد المتوقعة من الأصول المختلفة المكونة للثروة:

- ميز فريدمان بين خمسة أنواع من الأصول المكونة للثروة وهي:
- ✓ النقود باعتبارها المحدد الأول لهذه الثروة باعتبارها أصل نقدي.
- ✓ الأصول المالية (أسهم - سندات).
- ✓ الأصول الحقيقية (العقارات - الأراضي - وغيرها).
- ✓ رأس مال بشري (المتمثل في القدرة على العمل والتي تترجم في الدخل المتحققة من العمل).

ويتأثر الطلب على النقود بالعوائد التي تدرها الأصول المختلفة المكونة للثروة ، وتقاس بما يفقده المحتفظون بها من عائدات في صورة فائدة على السندات (R_b)، أو ربح مضحي به في صورة عائد على الأسهم (R_s) ، وما يمكن أن يفقده المحتفظون بثروتهم في شكل انخفاض في قوتها الشرائية نتيجة التضخم.

ويقاس معدل التضخم المتوقع أو معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار خلال فترة من الزمن ويعبر عنه بالرمز:

$$\left(\frac{d\rho}{dt} \times \frac{1}{\rho}\right)$$

أما فيما يتعلق بالنسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية ويرمز لها بالرمز (H) يمكن أن يؤدي تغير هذه النسبة الى التأثير على مستوى الدخل الدائم والمتوقع في المدى أو الأجل الطويل، وكلما زادت النسبة (H) كلما زاد الطلب الحقيقي على النقود.

وأخيرا لجأ فريدمان بعد أن أخذ في اعتباره المتغيرات التي تمثل العوائد التي يمكن أن تدرها الأصول المختلفة المكونة للثروة، إلى الأخذ بعين الاعتبار الجانب الكيفي للثروة، حيث أن الفرد أو العنصر الاقتصادي لا يوزع كل ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط، بل يحكمه أيضا في هذا الصدد اعتبارات تتعلق بالأذواق ويرمز لها بالرمز: (U).

وعليه فدالة الطلب على النقود عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية:

$$\frac{M}{P} = f \left(R_b, R_s, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, Y_p, H, U \right)$$

حيث أن:

$\frac{M}{P}$: دالة الطلب الحقيقي على النقود عند فريدمان.

R_b : عائد على السندات.

R_s : عائد على الأسهم.

$\left(\frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p} \right)$: معدل التضخم.

Y_p : الدخل الدائم (الدخل المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في المدى الطويل).

H : النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية.

U : العوامل المؤثرة في أذواق وتفضيلات الأفراد.

خلاصة:

- ✓ فريدمان يرى أن الطلب على النقود لا يعتمد إلا على الدخل الدائم، في حين أن كينز استخدم الدخل الجاري.
- ✓ فريدمان لا يرى دورا لسعر الفائدة للتأثير في الطلب على النقود، أما كينز فإنه أضاف سعر الفائدة كأهم محدد للطلب على النقود من خلال دافع المضاربة.
- ✓ ترى النظرية الكينزية أن درجة دوران النقود ليست ثابتة بل أنها تتغير طبقا للتغيرات في سعر الفائدة، أما النظرية الكمية فترى في استقرار درجة دوران النقود أن التغيرات في عرض النقود هي التي تحدد حجم النشاط الاقتصادي.
- ✓ رأى كينز أن التقلبات في سعر الفائدة تؤدي إلى تقلبات في الطلب على النقود من أجل المضاربة ومن ثم في دالة الطلب على النقود، من جانب آخر يلعب سعر الفائدة دور في دالة الطلب على النقود التي اقترحها فريدمان.